الأمم المتحدة
S/PV.8204



مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٠٤

الخميس، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان أوستيروم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونتيسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد دوكلوس
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد ليي تشينغ
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينوغونو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد فييغولو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

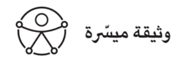
التقرير الخاص للأمين العام بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2018/143)

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨) (S/2018/163).

1807169 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير خاص للأمين العام بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (S/2018/143)

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يغطي الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨) (S/2018/163)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/221 ، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/143 ، التي تتضمن تقريرا خاصا للأمين العام بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والوثيقة S/2018/163 ، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (الذي يغطي الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨).

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

تم التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٠٦ (٢٠١٨).

وإذ أشير إلى المذكرة ٥٠٧ الأخيرة لمجلس الأمن بشأن أساليب عمله (S/2017/507)، فإنني أحث جميع المشاركين، الأعضاء منهم في المجلس وغير الأعضاء، على الإدلاء ببياناتهم في مدة خمس دقائق أو أقل لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوك (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري لمنحي الفرصة لمخاطبة أعضاء مجلس الأمن بشأن مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لبلدي.

إن دعمنا المتواصل لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على الرغم من الخلافات بشأن بعض المسائل والطريقة التي تُنفذ بها الولاية، لهو دلالة واضحة على تقديرنا للعمل الذي تقوم به البعثة في بلدنا واعتراف بهدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام في جنوب السودان. ولذلك، فإن جنوب السودان يرحب بتجديد ولاية البعثة حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، وهي فترة سيُطلب خلالها من البعثة القيام بعدة تقييمات. غير أن جنوب السودان يود أن يثير بعض المسائل.

مما يؤسف له أن المجلس اختار أن يُسيس هذا القرار المتعلق بحفظ السلام. وهناك حاجة إلى سد فجوة التباين بين

المسؤولية الرئيسية للدولة والدعم التكميلي المقدم من المجتمع الدولي، والمتمثل في هذه الحالة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. فعلى الرغم من أن جنوب السودان الآن منقسم بشكل عنيف بين الحكومة والمعارضة، من المهم أن نتذكر أن القيادة منتخبة من قبل الشعب وأنها ترمز إلى شرعية الحكومة وسيادة البلد. وعلى الرغم من أن التواصل مع الطرفين والعمل لتعزيز التوافق الوطني أمر عملي، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بالتعاون مع الحكومة الحالية لمعالجة المشاكل العملية التي تواجه البلد.

فشتان ما بين إدانة قيادة البلد والتهديد بفرض حظر على الأسلحة وفرض جزاءات، وهو أمر لن يؤدي، كما سبق أن ذكرت مرارا وتكرارا للمجلس، إلا إلى علاقة خصومة وإلى تفاقم الحالة. ويجدر التأكيد مجددا على أن ممثلي المجتمع الدولي زاروا جنوب السودان لدعم البلد في المقام الأول. وربما تؤدي التطورات الأخيرة بالفعل إلى تقويض طابع وحجم هذا الدعم، ولكن يمكن التوصل إلى سبل لإعادة إرساء أساس بناء لإقامة شراكة لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد. وسيكون إنزال العقاب ببلد يعاني بالفعل من أزمة حادة أشبه بمحاكمة مثيرة للسخرية على نفس الجرم مرتين.

ويتمثل موقف بلدي في أن الإجراءات العقابية والعقوبات تؤدي إلى نتائج عكسية. والحل الوحيد للنزاع في جنوب السودان يتمثل في تنفيذ عملية سياسية، وهو ما يواصل الرئيس سلفا كير ميارديت القيام بدور نشط فيه حيث قدم العديد من التنازلات. فالحالة تستدعي التعاون لا المواجهة والتهديد بالإجراءات العقابية، بما في ذلك فرض حظر على توريد الأسلحة وفرض جزاءات. ولذلك، نعتقد أنه سيكون من المناسب أن تجتمع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مع السلطات المعنية في الحكومة لمناقشة ووضع استراتيجية لتحديد أفضل السبل البناءة للتصدي للأزمة وفي الوقت نفسه استخدام تفاهمهما الاستراتيجي كأساس للتواصل مع المعارضة المسلحة.

لقد ساعد التوصيف الخاطئ للنزاع في جنوب السودان على تأجيجه. فطابع النزاع في جنوب السودان سياسي، وليس عرقيا. وقد أثر النزاع على كل امرأة ورجل وطفل في جنوب السودان بطريقة أو بأخرى، ولكل فرد قصة محزنة يحكيها. وبالتالي، فإن البيانات والتقارير المثيرة للقلق بشأن الإبادة الجماعية تبث الخوف والرعب واليأس وتؤدي إلى فرار السكان المحليين، كما شهدنا في أعقاب تقرير أداما ديينغ غير المؤسس. وعلاوة على ذلك، فإن المساواة المستمرة بين الطرفين من المنظور الأخلاقي يشجع الجماعات المسلحة الأخرى على التصرف بطريقة غير مسؤولة، لعلمها بأن اللوم والعقاب سيكونان جماعيين. ومن المهم أن نحدد، وفي الوقت المطلوب، من الذي ينتهك القانون وأين ومتى يحدث ذلك.

وكما شهدنا في بعض الحالات في جنوب السودان، فإن المشردين داخليا واللاجئين الذين يلتمسون المأوى عقب نزوحهم كثيرا ما يتعرضون للمزيد من الانتهاكات ولا تتم تلبية احتياجاتهم المعيشية الواسعة النطاق بسبب القيود العديدة. ولذلك، فإننا نرحب بالتزام الأمين العام بالتنفيذ الصارم لسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكذلك نرحب بدعوة البعثة إلى المساهمة في العودة الآمنة والطوعية والكريمة للمشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم حتى يتسنى لهم استعادة سبل كسب عيشهم.

وقد اتخذ جنوب السودان خطوات لمعالجة بعض المسائل المحددة في القرار ٢٤٠٦ (٢٠١٨). فهناك إجراءات قضائية جارية لمعالجة حادثة ”فندق تيرين“ بطريقة مفتوحة وشفافة. واتخذت الحكومة كذلك خطوات فيما يتعلق بالرسوم والضرائب المفروضة على المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنسانية. ومن الضروري الاعتراف بهذه الجهود باعتبارها خطوة في الاتجاه

الصحيح. وتلتزم الحكومة كذلك بإجراء تعديلات، حسب الاقتضاء، وبتحسين العلاقة. وأود أن أعيد تأكيد موقف بلدي المتمثل في أن الإجراءات العقابية والعقوبات تؤدي إلى نتائج عكسية.

ختاما، نعرب عن امتناننا لأعضاء المجلس الذين سعوا إلى أخذ آرائنا أثناء المفاوضات.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.